

تَهْدِيْبُ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

عَلَّمَ
مِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُمُورِ

لِلْقَاضِي الْبَيْضَاوِي

المتوفى سنة ٦٨٥ هـ

تأليف

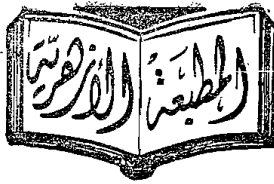
الكتور شعيبان محمد بن سعيد
جامعة الأزهر

الجزء الأول

نشرت

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درج الأتركة - خلف الجامع الأزهر الشريف ت : ٥١٢٠٨٤٧



٢٥ مدينة أبو بكر الصديق
بسطرد - ت : ٢٢١١٢٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره وننتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
ومن دعا بدعوته وسار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين .

وبعد :

فقد أكرم الله - تعالى - الخلق برسالة سيدنا محمد - ﷺ - التي أودع الله فيها من الخصائص والمميزات ما جعلها صالحة لكل زمان ومكان ،
ومحققة لمصالح العباد في الدنيا والآخرة ، باعتبارها خاتمة الشرائع السماوية ،
ومتضمنة لمنهج الله - تعالى - في صورته الأخيرة .

وقد نظمت الشريعة حياة الناس من جوانبها المختلفة ، نظمت حياتهم
من ناحية علاقتهم بالله تعالى ، ومن ناحية علاقتهم بالأمور الدنيوية ،
وكيف يتعاملون مع غيرهم ، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين ، ولذلك
كان الفقه الإسلامي - مع كثرة فروعه - يدور حول موضوعين اثنين :
العبادات والمعاملات :

فالعبادات تمثل حق الله تعالى من العبادة والطاعة في كل ما أمر
أو نهى .

والمعاملات - بمفهومها الشامل - تمثل جوانب الحياة المختلفة: من البيع

والسراء، والإجارة، والرهن، والشركة، والمزارعة والمساقاة، والمضاربة
وسائر المعاملات المالية، وأحكام الأسيرة، وأحكام العقوبات على الجرائم،
والنقاص والديات وسائر ما يتعلق بصون الدماء والأعراض .

وكذلك الأحكام المتعلقة بالتقاضي والخصومات ، وعلاقة الدولة
الإسلامية بغيرها من الدول غير المسلمة ، وما يتبع ذلك من الجهاد وأحكام
الأسرى والغنائم ، وفيه - أيضاً - بيان ما يتعلق بالوصايا والموارث ، وحق
كل وارث ذكر أو أنثى . إلى آخر ما هو معروف في كتب الفقه
في المذاهب المختلفة .

وضعت الشريعة لذلك كله القواعد التي تضبط تصرفات الناس ، وتبين
لهم وجه الحق في كل شأن من شؤونهم ، إما بالنص - من القرآن والسنة -
ولما عن طريق الاجتهاد والرأى المستند إلى النص وروح الشريعة
بصفة عامة .

ومن خصائص هذه الشريعة : قيامها على الحجة والبرهان ، ورد الأمور
المتنازع فيها إلى الوحي الإلهي . المتمثل في القرآن والسنة ، وما يلحق بهما
عن طريق الاجتهاد .

قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه (١) إلى الله والرسول إن كنتم
كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . . . ﴾ .

فالرد إلى الله تعالى : هو الرجوع إلى القرآن الكريم ، والرد إلى الرسول
- ﷺ - هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته الشريفة بعد وفاته .

والرد في الأمور المتنازع فيها إنما يكون بالقياس للأمور التي لانص
فيها على ما فيه نص ، وهذا ما وضحته الآية الكريمة التي جاءت بعد الآية

السابقة وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُمْرِ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۖ ۰۰۰ ﴾ (١).

وأولوا الأمر في هذه الآية هم العلماء الذين بلغوا رتبة الاجتهاد ويستطيعون استنباط الأحكام الشرعية في ضوء القواعد والضوابط التي وضعت لذلك ، حتى يواجهون كل جديد يطرأ على حياة الناس التي تجد من حين لآخر .

وقد علم الرسول - ﷺ - أصحابه كيف يواجهون الأمور التي لم يرد نص معين ، وذلك بالاجتهاد وتبادل الرأي من أهل العلم والصلاح .

روى سعيد بن المسيب عن علي - رضي الله عنه - قال : قلت يا رسول الله ، الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ، ولم تمض لك فيه سنة ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « أجمعوا له للعالمين ، أو قال : العابدین من المؤمنین فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأى واحد » (٢) .

وقد طبق الصحابة - رضي الله عنهم - ما وجههم إليه الرسول - ﷺ - في كل شئونهم .

روى الدارمي والبيهقي عن ميمون بن مهران قال : « كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى به قضى به بينهم ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر ، هل كانت من النبي - ﷺ - فيه سنة ؟ فإن علمها قضى بها ، فإن لم يعلم خرج فسال المسلمين فقال : أتاني كذا وكذا . . . فلم أجد في ذلك شيئاً ، فهل تعلمون أن النبي - ﷺ - قضى في ذلك بقضاء ؟ فر بما قام إليه الرهط فقالوا : نعم ، قضى بكذا وكذا ،

(١) سورة النساء من الآية ٨٣ .

(٢) روى الطبراني مثله في مجمع الزوائد الاوسط (١/ ١٧٨) .

(و)

فيأخذ بقضاء رسول الله - ﷺ - ويقول عند ذلك : الحمد لله الذي جعل
فينا من يحفظ عن نبينا .

وإن أعياه ذلك دعا رؤوس المعلمين وعلماءهم ، فاستشارهم ، فإذا
اجتمع رأيهم على أمر قضى به (١) .

وكذلك كان يفعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (٢) .

روى عن شريح القاضي قال : قال لي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه :-
... افض بما استبان لك من قضاء رسول الله - ﷺ - فإن لم تعلم كل
أفضية رسول الله - ﷺ - فاقض بما استبان لك من الأئمة المهتدين ، فإن
لم تعلم كل ما قضت به الأئمة المهتدون فاجتهد رأيك ، واستشر أهل العلم
والصلاح ، (٣) .

وقد كان الصحابة - رضي الله عنهم - أفقه الناس لروح الإسلام ،
وأعلمهم بمقاصده ، فقد تربوا في الحضرة النبوية ، وشاهدوا أسباب نزول
الآيات ، وورود الأحاديث النبوية في الفوازل والأمصيات والمتقدم
والمتأخر والناسخ ، والمنسوخ مع ما امتازوا به من سلامة الفطرة ، ونور
البصيرة ، وتمسك تام من اللغة العربية ومدلولاتها ، فقد كانت سجيبة
لهم وسليقة .

ويليهم في المنزلة : التابعون لهم بإحسان ، فهم تلاميذهم الذين تخرجوا
على أيديهم ، ونهوا من عليهم الذي تلقوه من رسول الله - ﷺ - وأئني
عليهم رب العزة والجلال في قوله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من
المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا
عنه ... ﴾ (٤) .

(١) إعلام الموقعين (١ / ٨٤) . (٢) المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر . (٤) سورة التوبة من الآية ١٠٠ .

وقال فيهم رسول الله - ﷺ - وفي أصحابه الكرام : وخير الناس
قوتي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

فلم يكن الصحابة ولا التابعون - رضی الله عنهم - في حاجة إلى معرفة
القواعد والضوابط التي عرفت - فيما بعد - بأصول الفقه والاستنباط ،
لأنها - كما قلنا - كانت مركزية في أذهانهم وسجية لهم ، فكانوا يعرفون
الخاص والعام الذي أريد به العموم والعام الذي يراد به الخاص ، والمطلق
والمقيد ، والمشارك والمفرد ، والحقيقة والمجاز ، والناسخ والمنسوخ ،
وما إلى ذلك من القواعد المختلفة التي تدرس في هذا العلم .

أما بعد أن طال الزمن ، وفسد اللسان العربي ؛ نتيجة لاختلاط الأعاجم
بالعرب ، أصبح الأمر يحتاج إلى بيان هذه القواعد ، وضبط أصول
الاستنباط واستخراج الأحكام من الأدلة الشرعية ، الأمر الذي جعل
الإمام عبد الرحمن بن مهدي ، عالم الحديث بالمدينة المتوفى سنة (١٩٨ هـ)
يطلب من الإمام الشافعي - رضی الله عنه - وضع قواعد يحتمك إليها ،
وأسس يسير عليها العلماء ، وكيف يتعاملون مع الأدلة الشرعية ، بعد أن
احتدم النزاع بين مدرسة الحديث أو مدرسة النص بالمدينة - ومدرسة الرأي
بالعراق ، فأجابه الإمام الشافعي ، وبعث إليه بهذه القواعد ، والتي عرفت
فيما بعد بـ « الرسالة » .

وقد بين الإمام الشافعي - في هذه الرسالة - أهمية رسالة سيدنا

(١) حديث صحيح رواه البخاري : كتاب الشهادات - باب : لا يشهد على
شهادة جور إذا شهد ، وفي باب : فضائل أصحاب النبي - ﷺ - وباب : ما يحذر
من زهره الدنيا .

كما رواه الترمذي : باب ما جاء في القرن الثالث من أبواب الفتن وأحمد في
المسند (٤ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى - باب
الوفاء بالنذر (٨ / ٧٤) .

(ح)

محمد - ﷺ - وأهمية الكتاب العزيز (القرآن) وأنه لا تنزل بأحد نازلة إلا وفي كتاب الله تعالى ، حكم لها إما نصاً وإما إلحاقاً بالنص ، وأن مهمة الرسول - ﷺ - تبين ما نزل إلى الناس - ثم أتبع ذلك بباب « كيف يكون البيان » ثم تكلم عن علاقة السنة بالقرآن ، وتحدث عن حجية السنة وأنها المصدر الثاني للتشريع ، كما بين حجية خبر الأحاد بصفة خاصة ، ثم على الإجماع ، والقياس وحجيته وشروطه الأساسية ، وألحق به الاجتهاد ثم الاستحسان ، ثم ذكر الاختلاف بين العلماء : المذموم منه والممدوح ، وأنهى رسالته بموضوع « أقوال الصحابة » - رضی الله عنهم - ومضى الاستدلال بها .

فكانت هذه الرسالة بمثابة اللبنة الأولى في هذا العلم ، ثم تتابع العلماء - بعد ذلك - في التأليف وشرح رسالة الإمام الشافعي ، وإضافة بعض الموضوعات إليها بالصورة التي ترى أصول الفقه ، عليها الآن .

وقد سلك الأصوليون - بعد الإمام الشافعي مسائل مختلفة :

(أ) فمنهم من اتجه نحو تحرير المسائل الأصولية وتقرير القواعد تقريراً منطقياً ، آخذين بما أيده الدليل والبرهان ، دون نظر إلى ما يتفرع على هذه القواعد من فروع فقهية ، فأأيده العقل وقام عليه الدليل والبرهان اعتبروه أصلاً شرعياً ، سواء وافق الفروع الفقهية أم خالفها . ويسمى هذا الاتجاه « المتكلمين » لأنهم أشبهوا علماء الكلام في إقامة الأدلة ودفع شبه المخالفين .

(ب) ومنهم من اتجه نحو تقرير القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل من الفروع الفقهية ، وعرفت هذه الطريقة بطريقة الفقهاء أو الحنفية .

(ج) وفي القرن السابع الهجري بدأت تظهر طريقة ثالثة تجمع بين الطريقتين : بحيث تذكر القواعد الأصولية ، وتقيم الأدلة عليها ، ثم

تقارن بين دأقائه المتكلمون وما قاله الفقهاء ، مع الفرعيج بينهما ، وذكر
الفروع المخرجة على هذه القواعد .

وأول من قام بهذا العمل : مظفر الدين : أحمد بن علي الساعاتي الحنفي
المتوفى (٦٩٤ هـ) في كتابه المسمى : « بديع النظام الجامع بين أصول
البرزدي والإحكام » ، وتتابع العلماء - بعد ذلك - في التأليف على نفس
المنهج السابق .

أهم الكتب التي على طريقة المتكلمين :

١ - العمدة - وبعض العلماء يسمه « العمدة » للقاضي عبد الجبار بن أحمد
ابن عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥) .

٢ - المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين : محمد بن علي البصري
المعتزلي (ت ٤٣٦ هـ) .

٣ - البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي : عبد الملك بن عبد الله
الجويني الشافعي المعروف بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ) .

٤ - المستصفي من علم الأصول لأبي حامد : محمد بن محمد الغزالي
(ت ٥٠٥ هـ) .

فكانت هذه الكتب الأربعة بمثابة الأركان لهذا الفن عند المتكلمين .
ثم جاء - بعد ذلك - عالمان جليلان لخصما ما في هذه الكتب الأربعة
هما : نضر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) في كتاب سماه « المحصول
في أصول الفقه » ، وسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدى
(ت ٦٣١ هـ) في كتاب سماه « الإحكام في أصول الأحكام » .

المحصل - منهجه - ومختصوه :

بدأ المصنف كتابه بالمقدمات الأصولية المعتادة ، وقسمها إلى فصول
عشرة ، وفي الفصل العاشر منها وضع أبواب الكتاب وهي على النحو الآتي :

(ى)

- الباب الأول : فى اللغات
الباب الثانى : فى الأمر والنهى
الباب الثالث : فى العموم والخصوص
الباب الرابع : فى الجملى والمبين
الباب الخامس : فى الأفعال
الباب السادس : فى الناسخ والمنسوخ
الباب السابع : فى الإجماع
الباب الثامن : فى الأخبار
الباب التاسع : فى القياس
الباب العاشر : فى الترجيح
الباب الحادى عشر : فى الاجتهاد
الباب الثانى عشر : فى الاستفتاء
الباب الثالث عشر : فى الأدلة المختلف فيها

اهتمام العلماء بكتاب المحصول :

اهتم العلماء منذ عصر المؤلف بكتاب « المحصول » وتلقوه بالرضا والقبول ؛ لأنه فاق كل ما تقدمه من المصنفات تنظيماً وتنسيقاً وإحاطة بدقائق هذا العلم .

ومما يدل على ذلك : كثرة شراحه ، ومختصره - عبر العصور المختلفة ، وسوف نذكر هنا ما استطعنا الوقوف عليه من الشروح والمختصرات :

أولاً : الشروح :

١ - شمس الدين : محمد بن محمد الأصمباني (ت ٨٧٦ هـ) شرحه شرحاً

(ك)

وإفياً سماه «الكاشف» يوجد له مخطوطة بمكتبة دار الكتب المصرية
نحت رقم (٤٧٣) أصول فقه .

٢ - شهاب الدين أبو العباس : أحمد بن إدريس القراني (ت ٦٨٤ هـ)
شرحه في كتاب سماه «نفائس الأصول في شرح المحصول» (١) .

٣ - محمد بن عبد الرحيم الهندى الأرموى (ت ٧١٥ هـ شرح المحصول
شرحاً موسعاً مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (١٢٢) أصول فقه .

٤ - شمس الدين : محمد بن محمد الجزرى (ت ٧٣٣ هـ) شرحه في
ثلاثة مجلدات (٢) .

٥ - أحمد بن عثمان بن صبيح الجوزقانى (ت ٧٤٤ هـ) ذكر صاحب
كشف الظنون (٣) أن له على المحصول تعليقات مفيدة .

٦ - عز الدين : عبد الحميد هبة الله المدائنى المعتزلى (ت ٦٥٥ هـ)
ذكر صاحب كشف الظنون (٤) أن له تعليقات على المحصول :

٧ - شمس الدين : محمد بن محمود .

ثانياً : المختصرات :

أما الذين اختصروا كتاب «المحصل» فكثيرون منهم :

١ - مؤلف المحصول نفسه ، اختصره في كتاب سماه «المنتخب»
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (١١٥) أصول فقه .

(١) طبع بمكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة تحقيق الشيخين : عادل

أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوض .

(٢) أشار إلى ذلك محقق كتاب «التحصيل» ، الدكتور عبد الحميد على أبو زيد

في مقدمة «التحصيل» ، (١ / ٧٣) .

(٣) (٢ / ١٦١٥) .

(٤) (٢ / ١٦١٥) .

(ل)

- ٢ - عماد الدين : محمد بن يونس بن منعة الأزدي (ت ٦٠٨ هـ) (١).
- ٣ - أمين الدين : مظفر بن محمد النبريزي (ت ٦٢١ هـ) اختصره في كتاب سماه «التنقيح» ينقل عنه الإسنوي كثيراً كما سيأتي .
- ٤ - تاج الدين : محمد بن حسين الأرموي (ت ٦٥٦ هـ) اختصره في كتاب سماه : «الحاصل» (٢) .
- وقد اهتم العلماء بكتاب «الحاصل» بالشرح والاختصار :
- (١) فشرحه : أبو عبد الله القفطي (ت ٧٣٦ هـ) وسمى شرحه «تحفة الواهل في شرح الحاصل» (٣) .
- (ب) كما اختصره القاضي ناصر الدين : عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) وسمى كتابه «منهاج الوصول إلى علم الأصول» وهو الذي شرحه «الإسنوي» والذي تكتب هذه المقدمة له . وسوف نتحدث عن منهاج البيضاوي بعد قليل :
- ٥ - تاج الدين : عبد الرحيم بن محمد بن يونس بن منعة الموصلي (ت ٦٧١ هـ) .
- ٦ - تراج الدين أبو الثناء : محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٢ هـ) اختصر في كتاب سماه : «التحصيل من المحصول» (٤) .
- ٧ - شهاب الدين أبو العباس : أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) أسماه : «تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول» ثم وضع عليه شرحاً أسماه : «شرح تنقيح الفصول» (٥) .

-
- (١) الفتح المبين في طبقات الاصوليين المرآة (٢ / ٥٠) .
- (٢) حققه وطبعه على الآلة الكاتبة عبد السلام محمود أبو ناجي .
- (٣) أشار إلى ذلك الشيخ المرآة في الفتح المبين .
- (٤) طبع بمؤسسة الرسالة - بيروت بتحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبوزنيد .
- (٥) طبع بمكتبة الكليات الأزهرية بتحقيق الاستاذ طه عبدالرؤف سعد .

٨ - مجد الدين ابن دقيق العيد : اختصر المحصول في كتاب أسماه :
« مختصر المحصول » (١) .

٩ - محي الدين : سليمان بن عبد القوي الحنبلي (ت ٧١٠ هـ) أشار
إلى ذلك بحقق كتاب التحصيل (٢) .

١٠ - علاء الدين : علي بن محمد بن خطاب المغربي ثم المصري الباجي
الشافعي (ت ٧١٤ هـ) اختصره في كتاب سماه : « غاية العول » مخطوط
بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم (٢٠٩) مجاميع .

هذه أم الشروح والمختصرات التي كتبت على المحصول وهي - في جملتها -
تدل دلالة واضحة على أن مؤلف « المحصول » استطاع أن يضيف جديداً
في كتابه هذا ، وأن ينظم موضوعات « علم الأصول » تنظيماً جديداً يتفق
مع طبيعة الموضوعات التي يعالجها هذا العلم .

المناهج للبيضاوي وشروحه :

سبق أن قلنا : إن كتاب « المناهج » مختصر « الحاصل » لتاج الدين
الأرموي ، « والحاصل » معروف أنه مختصر من « المحصول » .

فكتاب « المناهج » هو الخلاصة لهذا الخط الذي بدأه الإمام نحر الدين
الرازي .

ولذلك : اهتم العلماء - قديماً وحديثاً - بهذا الكتاب اهتماماً بالغاً ، كما
اهتموا بأصله « المحصول » فمنهم من شرحه ، ومنهم من خرج أحاديثه ،
ومنهم من نظمه ، ومنهم من استدرج عليه بعض الزيادات التي رآها لازمة
ومكاملة له . إلى آخر صور الاهتمام بهذا الكتاب .

(١) أشار إلى ذلك بحقق كتاب « التحصيل » .

(٢) (١ / ٧٣) .

(ن)

وَنحن لو أردنا ذكر كل من شرح هذا الكتاب لطال بنا المقام ،
ويكفي أن نشير إلى بعضا :

١ - المؤلف نفسه - ذكر ذلك الشهاب الحفاجي في حاشيته على
تفسير البيضاوي .

٢ - « معراج الوصول إلى شرح منهاج الوصول » للشيخ محمد الدين
محمد بن أبي بكر الأبيكي الشيرازي (ت ٦٩٧) مخطوط بدار الكتب المصرية
ومكتبة الأزهر .

٣ - معراج المنهاج في شرح المنهاج - تأليف شمس الدين محمد بن
يوسف بن عبد الله محمود الجزري (ت ٧١١ هـ) (١) .

٤ - شرح السيد برهان الدين عبيد الله بن محمد الفرعاني العجمي
(ت ٧٤٢ هـ) (٢) .

٥ - شرح الشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي
(ت ٧٥٦ هـ) سماه « الإبهاج في شرح المنهاج » ، وصل فيه إلى المسألة الرابعة
في أحكام الحكم : « وجوب الشيء يوجب ما لا يتم إلا به وكان مقدورا ،
ثم أكمله ولده ، قاضي القضاة : تاج الدين أبو نهر : عبد الوهاب بن علي
السبكي (ت ٧٧١ هـ) صاحب جمع الجوامع (٣) .

(١) طبع بالقاهرة - بعد أن حققته ونلت به درجة دكتوراه ، من كلية
الشريعة - جامعة الأزهر بمرتبة الشرف الأولى والتوصية بطبع الرسالة على نفقة
جامعة الأزهر وتبادلها مع الجامعات الأخرى في عام ١٩٧٥ م ، وكان المشرف
على الرسالة : فضيلة الشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق - طيب الله ثراه - وأسكنه
فسيح جناته .

(٢) حققه ونال به درجة دكتوراه ، الدكتور أحمد خميس من كلية
الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر عام ١٩٩٥ م .

(٣) طبع أولامع شرح الإسنوي بمطبعة التوفيق الأدبية بمصر ، ثم أعادت =

٦ - « نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول » للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم الإسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ) وهو الذي تقدم له .

٧ - شرح العلامة : محمد بن الحسن البدخشي الحنفي المسمى : « منهاج العقول » وهو شرح دقيق العبارة ، جدير بتحرير المسائل الأصولية ، جمع فيه المؤلف بين المأثور والشرح . طبع عدة طبعات مع كتاب نهاية السؤل .

٨ - شرح الشيخ يس صويلم طه - من علماء الأزهر الشريف وعضو لجنة الفتوى - رحمه الله تعالى - سماه « صفوة البيان » يمتاز بسهولة العبارة وتحرير محل النزاع في أغلب المسائل ، وتوضيح كلام البيضاوي بأسلوب دقيق ، درسه لنا - رحمه الله تعالى - ونحن في القسم العالي للدراسات الإسلامية والعربية .

شرح الإسنوي وهمل فيه :

يعتبر كتاب « نهاية السؤل » من أحسن الشروح التي وضعت على « المنهاج » ، من حيث دقة العبارة ، والوضوح ، وتحرير مجال النزاع ، وإيراد الأدلة المختلفة على ما يورده من مسائل ، بالإضافة إلى التي يوردها المصنف .

وكثيرا ما يقارن بين عبارة « المنهاج » وبين الكتب الثلاثة الأخرى التي تعتبر الأصل للمنهاج « المحصول - الحاصل - التحصيل » ، بالإضافة إلى المصادر الأخرى الأصلية ، مثل : البرهان لإمام الحرمين ، والمختصر لابن الحاجب والإحكام للأمدى وغيرهم كثير .

== طبعة منفصلا مكتبة الكليات الأزهرية ، بعد أن حققته وقدمت له بمقدمة مستفيضة عن حياة المؤلفين وأهمية الكتاب ، ثم سطت عليه - كما سطت على غيره من الكتب : مكتبة دار الكتب العلمية ببيروت خذفت المقدمة واسم المحقق وأعدت طبعه سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م . فحسبنا الله ونعم الوكيل في القائمين على هذه الدار والذين يساعدهم على سرقة الكتب ،

(ع)

وأحياناً يتعرض لمذهب الحنفية ويقارن بين كلامهم وكلام المتكلمين في عبارة مبهمة ، ولا يتعصب لمذهب معين بالرغم من أنه شافعي ، شأنه في ذلك شأن العلماء العاملين المتمسكين بأداب الإسلام وأخلاقه .

إلا أنه كثيراً ما يورد العديد من الاعتراضات التي يذكرها الأصوليون في المطولات ، وأحياناً لا يجيب عليها ، الأمر الذي يشتت ذهن القارئ خاصة المبتدئ ، كما أنه - أحياناً - يستطرد ويدخل في مسائل جانبية ربما غطت على لب المسألة الأساسية .

عملي في الكتاب :

وقد وفقني الله تعالى لخدمة هذا الكتاب بالآتي :

أولاً : حذف بعض الاعتراضات التي تكون نهاية البحث فيها من ناحية الخلاف اللفظي .

ثانياً : صححت ما وقع في الكتاب من أخطاء في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وبعض الأعلام التي نالها تحريف أو تصحيف .

ثالثاً : وضعت عناوين للمسائل المهمة التي لم يعنون لها المؤلف ، تيسيراً على القارئ للوصول إلى ما يريد من أقرب الطرق .

رابعاً : خرجت شواهد الكتاب المختلفة ، من عزو الآيات القرآنية إلى سورها ، وتخريج الأحاديث والآثار المختلفة، مع الحكم عليها، وخاصة الأحاديث التي يوردها بالمعنى ولا أصل لها - من حيث السند - ولكن لها ما يؤيدها من حيث المعنى ، مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : « حكى على الواحد حكى على الجماعة ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « نحن نحكم بالظاهر ، ، ، ، .

خامساً : الترجمة للأعلام التي وردت في الكتاب بالقدر الذي يليق بالمقام .

(ف)

سادساً : ربط الكتاب بالمصادر التي أخذ منها المؤلف - ما أمكن -
حتى يسهل على الباحث الرجوع إليها .

* * *

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به
بقدر إخلاصى فيه .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

د / شعبان محمد إسماعيل

تَهْدِيْبُ

شَرْحُ الْأَشْوَابِ

عَلَّمَ
مِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ

لِلْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ

الْمُتَوَفِّي سَنَةَ ٦٨٥ هـ

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي مهد أصول شريعته، بكتابه القديم الأزل: وأيدقوا عدها بسنة نبيه العربي، وشيد أركانها بالإجماع المعصوم من الشيطان الغوى، وأعلى منارها بالاعتباس من القياس الخفي والجلي، وأوضح طرائقها بالاجتهاد في الاعتماد على السبب القوي، وشرع للقاصر عن مرتبتها استفتاء من هو بها قائم ملي. وصلواته وسلامه على سيدنا محمد المبعوث إلى القريب والبعيد والشريف والذلي وعلى آله وأصحابه أولى كل فضل سني، وقدر على.

وبعد فإن أصول الفقه علم عظيم قدره، وبين شرفه، ونفخه، إذ هو قاعدة الأحكام الشرعية، وأساس الفتاوى الفرعية، التي بها صلاح المكلفين معاشاً ومعاداً. ثم إن أكثر المشتغلين به في هذا الزمان قد اقتصروا من كتبه على المنهاج للإمام العلامة قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي - رضي الله عنه - لسكونه صغير الحجم، كثير العلم، مستنذب اللفظ، وكنت أيضاً من لازمه درساً وتدريساً، فاستخرت الله تعالى في وضع شرح عليه موضح لمعانيه، مفصح عن مبانيه، محرر لأدلته، مقرر لأصوله، كاشف عن أسناره. باحث عن أسرارها، منبهاً فيه على أمور أخرى مهمة. أحدها: ذكر ما يرد عليه من الأسئلة التي لا جواب عنها أو عنها جواب ضعيف.

الشافعي: التنبيه على ما وقع فيه من الغلط في النقل.

الثالث: تبيين مذهب الشافعي بخصوصه، ليعرف الشافعي مذهب

إمامه في الأصول ، فإن ظفرت بالمسألة فيما وقع لي من كتب الشافعي
كالكلام ، والأمان والإملاء ، ومختصر المزيني ، ومختصر المزيني ، ومختصر
البويطي نقلتها منه بلفظها غالباً مبيناً الكتاب الذي هي فيه ، ثم الباب ،
وإن لم أظفر بها في كلامه عزوتها إلى ناقلها عنه .

الرابع : ذكر فائدة القاعدة من فروع مذهبنا في المسائل المحتاجة
إلى ذلك .

الخامس : التنبيه على المواضع التي خالف المصنف فيها كلام الإمام
نثر الدين الرازي (١) في كتابه «المحصل» ، أو كلام الأمدى (١) ، أو كلام
ابن الحاجب (٢) ، فإن كل واحد من هؤلاء قد صار عمدة في التصحيح بأخذ
به آخذون ، فإن اضطرب كلام أحد هؤلاء نهت عليه أيضاً .

السادس : ما ذكره الإمام ، وابن الحاجب من الفروع الأصولية ؛
وأهمه المصنف فأذكره مجرداً عن الدليل غالباً .

السابع : التنبيه على كثير مما وقع فيه الشارحون من التقريرات التي

(١) هو : محمد بن عمر الحسيني الرازي ، صاحب كتاب «المحصل» في أصول
الفقه . وأحد الأئمة في العلوم الشرعية ، توفي سنة ٦٠٦ هـ .
انظر (شذرات الذهب / ٥ / ٢١ ، وفيات الأعيان / ٣ / ٣٨١) .
(٢) هو : علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعالبي ، سيف الدين الأمدى ،
الفقيه الأصول المتسلك ، صاحب كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» ، توفي
سنة ٦٣١ هـ .

انظر : (شذرات الذهب / ٥ / ١٤٤ ، وفيات الأعيان / ٢ / ٤٥٥) .
(٣) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو جمال الدين ، الفقيه المالكي ،
المعروف بابن الحاجب ، كان ركناً من أركان الدين في العلم والعمل ، بارعاً في العلوم
الأصولية ، وتحقيق علم العربية ، ومذهب مالك بن أنس ، توفي سنة ٦٤٦ هـ .
انظر في ترجمته : (الديباج المذهب / ٢ / ٨٦ ، شذرات الذهب / ٥ / ٢٣٤) .

ليست مطابقة ، وقد كنت قصدت التصريح بكل ما ذكره منها فأريت أن الاشتغال به يطول لسكثرتة ، حتى رأيت في بعض شروحه المشهورة ثلاثة مواضع يلى بعضها بعضاً ، فلذلك أضربت على كثير منها فلم أذكره البتة اكتفاء بتقرير الصواب ، وأشرت إلى كثير منها إشارة لطيفة ، وصرحت بمواضع كثيرة عنها .

الثامن : التنبيه على فوائد أخرى مستحسنة ، كمنقول غريبة ، وأبحاث نافعة ، وقواعد مهمة إلى غير ذلك مما سقراه إن شاء الله تعالى .

واعلم أن المصنف رحمه الله أخذ كتابه من الحاصل للفاضل تاج الدين الأرموى (١) . والحاصل ، أخذه مصنفه من المحصول للإمام نضر الدين ، والمحصل استمداده من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالباً ، أحدهما : « المستصفي ، لحجة الإسلام الغزالي (٢) ، والثاني : « المعتمد » لأبي الحسين البصري (٣) ، حتى رأيتته ينقل منهما الصفحة أو قريباً منها بلفظها ، وسببه على ما قيل : لأنه كان يحفظهما ، فاعتمدت في شرحي لهذا الكتاب مراجعة هذه الأصول طلباً لإدراك وجه الصواب في المنقول منه والمعقول ،

(١) هو : محمد بن الحسين بن عبد الله ، تاج الدين أبو الفضائل الأرموى الشافعي ، استوطن بغداد وتولى التدريس بالمدرسة الشراعية . اختصر كتاب « المحصول » في كتاب سماه « الحاصل من المحصول » . توفي سنة ٦٥٣ هـ .

انظر : روضات الجنات للخوأنساري (١١٨ / ٨) .

(٢) هو : محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، الملقب بحجة الإسلام ، جامع شتات العلوم النقلية والعقلية ، كان أفقه أقرانه وإمام أهل زمانه من أهم كتبه في الأصول « المستصفي » . توفي سنة ٥٠٥ هـ . (الوفيات ١ / ٥٨٦ ، النجوم الزاهرة ٢٠٣ / ٥) .

(٣) هو : محمد بن علي الطيب ، أبو الحسين البصري المعتزلي ، أحد أئمة المعتزلة ، كان قوى الحجة والمعارضة في المجادلة والدفاع عن آراء المعتزلة .

من أهم مؤلفاته « المعتمد » ، توفي سنة ٤٣٦ هـ (وفيات الأعيان ٣ / ٤٠١ ، فرق وطبقات المعتزلة ص ١٢٥) .